

مقترح لكلمة البرلمان العربي
أمام المؤتمر العربي الثاني للحد من الكوارث
14- 16 سبتمبر 2014م- شرم الشيخ

السيدات والسادة ،،، الحضور الكرام،،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يسرني في البداية أن انقل لكم تحيات البرلمان العربي برئاسة وأعضاء، وتمنياتهم للمؤتمر العربي الثاني للحد من الكوارث بالنجاح والخروج بتوصيات من شأنها تعزيز القدرات لمجابهة الكوارث والحد من آثارها.

واجهت المنطقة العربية على مدى الخمس والعشرين سنة الماضية ما يربو عن 276 كارثة، مما أسفر عن مقتل حوالي 100.000 قتيلاً، والتأثير على نحو 10 ملايين من المواطنين وجعل ما يقرب من 1.5 مليون شخص بلا مأوى. وتتعرض المنطقة العربية للعديد من الكوارث: كالزلازل والفيضانات وارتفاع مستوى البحر وغيرها. أما أراضي المنطقة العربية فهي معرضة للتدهور والتصحر وارتفاع مستويات الجفاف، وتبلغ المساحة الإجمالية للمنطقة العربية حوالي 14 مليون كيلومتر مربع وتمثل الصحراء أكثر من 87٪ منها، ويعد الجفاف والتصحر المطرد من اكبر الكوارث في المنطقة، ويقترن ذلك بتدهور الموارد المائية الشحيحة أصلاً، وهنا لا بد من الإشارة إلى أهمية أن يولي المجتمع الدولي لظاهرة التصحر الاهتمام اللازم، باعتبارها كارثة زاحفة وصامتة. ويتزايد الميل للكوارث بسبب تغير المناخ، فمن المتوقع أن تواجه المنطقة العربية زيادة مئوية في درجة الحرارة من 2 إلى 5.5 درجة مئوية بحلول نهاية القرن الحادي والعشرين، وهو ما سيترتب عليه عواقب وخيمة في السنوات القادمة.

نتيجة لهذا الوضع اتخذت الدول العربية العديد من الخطوات للحد من مخاطر الكوارث، حيث شاركت الدول العربية في اعتماد إطار عمل هيوغو في عام 2005، واعتمد مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة الإعلان الوزاري العربي بشأن تغير المناخ في 2007، والذي أكد على أهمية مجابهة المخاطر المحتملة لتغير المناخ وتناول كيفية مجابهتها. كما صدر التقرير الإقليمي العربي الأول والثاني عن التقدم المحرز في تنفيذ إطار عمل هيوغو للمنطقة العربية في 2008/2009، و 2009-2011 على التوالي.

ووضعت الدول العربية البروتوكولات الإقليمية والاتفاقات بشأن إدارة الكوارث والاستجابة لها والتي شملت إنشاء المركز العربي للحد من مخاطر الزلازل ومن الكوارث الطبيعية الأخرى بالجزائر عام 2010، والمركز الإقليمي للحد من مخاطر الكوارث القاهرة عام 2009. كما تم اعتماد اتفاقية التعاون العربي في تنظيم وتيسير عمليات الإغاثة عام 2009.

وفي 2010 أجاز مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث 2020، واعتمدها القمة العربية ببغداد في 2012، وتقدم الإستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث رؤيةً ونطاقاً شاملاً للمحاور الإستراتيجية الممكنة لتنفيذ أولويات الحد من مخاطر الكوارث في البلدان العربية بحلول عام 2020. وتم إعداد إطار عمل تنفيذي لها للاعوام 2013-2020 وذلك بالتعاون

والتنسيق مع المكتب الإقليمي للدول العربية لأمانة الأمم المتحدة للإستراتيجية الدولية للحد من الكوارث ومع كافة الشركاء.

ولم يكن البرلمان العربي بعيداً عن المبادرات وتبني الأفكار التي من شأنها الحد من الكوارث والعمل على مواجهتها، حيث وافق البرلمان على مقترح آلية لمواجهة الكوارث في الدول العربية، وجارى التنسيق بشأنها مع الجامعة العربية لوضعها قيد التنفيذ في القريب العاجل.

ويمكن الإشارة إلى سعي الدول العربية للمشاركة في تطوير إطار عمل هيوغو لما بعد عام 2015 من أجل الحد من مخاطر الكوارث. عقدت مشاورات عربية شملت مناقشات بين الدول والمنظمات الدولية والإقليمية والحكومية والمحلي والبرلمانيين ومنظمات المجتمع المدني والإعلام والقطاع الخاص، وذلك من خلال المؤتمر الأول للحد من مخاطر الكوارث الذي عقد بالعقبة في المملكة الأردنية الهاشمية في مارس 2013. والذي صدر عنه الموقف العربي حول تطوير إطار عمل هيوغو لما بعد عام 2015، وكذلك صدر عنه "إعلان العقبة للحد من مخاطر الكوارث في المدن العربية".

مما لا شك فيه، ان الإرادة السياسية متوفرة في المنطقة العربية للحد من مخاطر الكوارث. وقامت المنطقة بالعديد من الخطوات في الاتجاه الصحيح، ولكن لا بد وأن يترجم هذا الالتزام السياسي المتزايد إلى قدرات تشغيلية من أجل تنفيذ الاستراتيجيات المقرة، مع وضع اختلاف أولويات الدول في الاعتبار، والمطلوب هو توفير الموارد اللازمة وطنياً ودولياً، وترجمة السياسات إلى واقع ملموس يؤدي الى تحقيق انخفاض فعلي في خسائر الكوارث من أرواح وممتلكات على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والبيئي في مجتمعات وبلدان المنطقة العربية.